



دراسة لـ "ماس" تدعو إلى تنفيذ تدخلات إستراتيجية سياسية واقتصادية قصيرة المدى لتنشيط القاعدة الإنتاجية

وزيادة الصادرات

رام الله، 17 آذار 2019: أصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) دراسة حديثة حول "هيكل الاقتصاد الكلي والأسواق المالية وتمويل النشاط الحكومي: دروس لفلسطين"، أعدها المعهد في إطار برنامج البحوث التي يجريها لصالح سلطة النقد الفلسطينية. وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم الخيارات المتاحة للتمويل المستدام للعجز في الموازنة العامة في فلسطين. وبما أن مسألة الاستدامة مرتبطة حتمًا بواقع الظروف الاقتصادية القائمة، فإن التوصيات المتعلقة بهذا الشأن استندت إلى تحليل معمق للتنمية الاقتصادية الفلسطينية والقيود المؤسسية القائمة والنظام النقدي. وتوصلت الدراسة إلى أن الخيارين المطروحين لتحقيق الاستدامة في تمويل العجز، وهما إصدار سندات حكومية بعملة أجنبية أو إصدار عملة فلسطينية لتمكين التمويل النقدي، غير قابلين للتطبيق حتى الآن نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة والبيئة المؤسسية غير المواتية. أعد الدراسة فريق من ثلاثة باحثين من جامعتي هامبورغ (ألمانيا) وشيفيلد (بريطانيا) برئاسة البروفيسور هاينر فلاسبك من جامعة هامبورغ، تحت الإشراف العام لمعهد ماس وبالتعاون مع سلطة النقد.

وفق ما ذكر المدير العام للمعهد د. نبيل قسيس، تقدم الدراسة الكثير من الأدلة الواقعية على هذا الاستنتاج. ففيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية، من الملاحظ أنه على مدى السنوات العشرين الماضية، اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية على المنح والمساعدات لتمويل نفقاتها. في الآونة الأخيرة، انخفضت هذه المساعدات إلى حد كبير، كما أن احتجاز سلطات الاحتلال للأموال التي تجبها لصالح السلطة الفلسطينية أدى في بعض الأحيان إلى تأخير دفع رواتب موظفي السلطة، فضلاً عن الانخفاض العام في الإنفاق الحكومي. كما أن العجز التجاري الكبير والمستمر يدفع بالحكومة والقطاع الخاص بصورة أكبر إلى المديونية، بسبب غياب عملة فلسطينية وطنية، فيلجأ القطاع العام والخاص إلى الاحتياطات الأجنبية. على الرغم من نجاح السلطة الوطنية الفلسطينية بجهود سلطة النقد في تجنب أزمة عملة شاملة حتى الآن، إلا أنه من غير المحتمل أن تصمد الأساليب الحالية لتمويل العجز على المدى البعيد، حيث أن المخزون المحلي من الاحتياطات الأجنبية في طريقه إلى النضوب، كما أن تراكم المتأخرات وارتفاع الدين بوتيرة كبيرة لا يبشران بالخير.

وأشار قسيس أنه بحسب الدراسة، يضع هذا الواقع الحكومة أمام خيارين لتمويل العجز: إما إصدار سندات دين في أسواق رأس المال أو إصدار عملة فلسطينية لتمويل النفقات من خلال البنك المركزي. وفيما يتعلق بالخيار الأول، فإن من شأن تمويل سوق رأس المال في ظل غياب بنك مركزي كامل الصلاحيات إحداث تقلبات كبيرة في معدل أسعار الفائدة

وزعزة الاستقرار المالي. أما بالنسبة للتمويل النقدي، فتؤكد الدراسة أن البيئة المؤسسية والاقتصادية الحالية لا تسهم في خلق الشروط اللازمة لإصدار عملة وطنية. في كل الأحوال، سيكون سعر صرف هذه العملة شديد التقلب، كما أن التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار الواردات يمكن أن يزيد من زعزعة استقرار التنمية الاقتصادية. لهذا على السلطة الوطنية الفلسطينية أولاً تكثيف جهودها للحصول على تمويل من مانحين من الخارج، بحيث توسع دائرة التعاون الدولي، مع التركيز على الدول الآسيوية. كما يجب أن تستخدم المنح في سياق استراتيجية نمووية، وتحديدًا في الاستثمار المباشر في البنية التحتية والأنشطة الإنتاجية بحيث تطمئن الجهات المانحة أن هذه المنح لا تُهدر في نشاطات استهلاكية. ثانياً: يجب تجنب أية قيود قانونية على تراكم المديونية الحكومية، حيث أن هذا يضع حدوداً قصيرة على التمويل الحكومي دون اعتبار لواقع الادخار والاستثمار في القطاعات الأخرى.

خرجت الدراسة بتوصيات تدعو فيها صانعي القرار إلى التركيز على مجموعة من الأهداف قصيرة وطويلة المدى. نظراً لأن إصدار السندات يتوقف وقبل كل شيء على استقرار القطاع الخارجي، يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تشرع في تدخلات إستراتيجية سياسية واقتصادية قصيرة المدى لتنشيط القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات. أما على المدى الطويل، فيعتبر إصدار عملة فلسطينية من ضرورات التنمية الاقتصادية السيادية. تشدد الدراسة على أن أية محاولة لإصدار سندات دين بدون تصحيح الاختلالات الحالية من شأنه أن يؤدي إلى تقلب كبير في معدلات الفائدة والصرف، وتختتم باقتراح سياسات محددة يمكن للسلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال سلطة النقد الفلسطينية، إتباعها رغم القيود المؤسسية والاقتصادية الحالية.

يذكر أن هذه الدراسة صدرت باللغة الإنجليزية فقط مع توفر ملخص باللغة العربية، ويمكن تحميلها من خلال الرابط التالي: <http://www.mas.ps/files/server/2019/Financing%20of%20Government%20ActivityPMACLEAN.pdf>